

حقائق تنتظر من يُجيب عنها
واقع المحاكم الروحية



الخوري مكاريوس جبّور
ويعرض ويسأل ويُطالب

أولاً

المبادئ الروحية

١- وُجِدَت المحاكم الروحية من أجل خير الأسرة والأفراد، ولأجل تدبير الأفضل لكل فرد. ولم توجد لكي تدين أحداً، لأن ذلك يُنافي وصية الرب "لا تدينوا لئلا تُدانوا" (متى ٧: ١).

وظيفة المحاكم الروحية أن تحلّ خلافاً أو خلافات حصلت بين الأزواج، وأن تُعيد السلام إلى هذه الأسرة. وفي حال تعذرت عودة السلام إلى هذه الأسرة، وفي حال عدم وجود أيّ إمكانية لاستمرار الحياة الزوجية، عندئذٍ يجب على المحكمة أن تفصل بين الزوجين عن طريق ما يُعرف بفسخ الزواج.

أما أسطورة بطلان الزواج فهي منافية لتعاليم الإنجيل، لأنّ "ما جمعه الله، لا يفرّقه إنسان" (مرقس ١٠: ٩). لذلك عندما تُصبح الحياة الزوجية مستحيلة، يُفسخ الزواج وانتهى.

من ثمّ، ما الداعي للدخول في تفاصيل الخلافات التي تؤذي الأفراد؟
٢- عندما أتى أحدهم إلى الربّ وقال له: "يا سيّد، قل لأخيبي أن يُقاسمني الميراث" (لوقا ١٢: ١٣)، كان جواب الربّ: "مَنْ أقامني عليكم قاضياً ومقسماً" (لوقا ١٢: ١٤). لقد قبلنا أن تتدخل المحاكم الروحية بقضايا النفقة والتعويض، وهو شيء يخالف وصايا الإنجيل. ولكن بأيّ ضمير مسيحيّ تتسبب محكمة روحية بدخول الناس إلى السجون من جرّاء أحكامها في قضايا النفقة والتعويض؟ هل هذا تصرف مسيحيّ؟

ثانياً

في أخلاقيات الدعاوى واحترام الآخرين

١- في محكمة روحية مسيحية تستند على الكتاب المقدّس وعلى قوانين الكنيسة كأساس لحكمها، كيف يمكن لقضاة هم في الواقع رجال دين ودعاة محبّة وتسامح، أن يقبلوا مرافعات من محامين تستعمل ألفاظاً لا تمتّ إلى المسيحية بصلّة، بل على العكس تهين المسيحية في الصميم، أخذ على سبيل المثال: "الرجل الأرعن"، "الزوج المخادع"، "الزوجة الحقودة"، وسواها من مثل هذه الألفاظ، التي قد تصل أحياناً إلى حدّ لغة أبناء الشوارع كاستعمال مثلاً تعبير "الزوج المنحط".

٢- كيف يمكن لمحكمة روحية أن تطلب للشهادة أناساً، عبر مذكرات رسمية، تبلغهم فيها عن موعد استجوابهم، وتحدّد لهم اليوم

والساعة، وتشدد على الدقة، وتحمل المسؤولية في حال عدم الحضور، وعندما يحضر هذا الشاهد أو ذاك يندهش إذ يرى أمامه ثلاثة سواه يحملون المذكرة عينها وبنفس التاريخ والموعد والساعة وللقضية عينها، والأسوأ من هذا أن جميع هؤلاء الشهود يجلسون في بهو المحكمة منتظرين وصول القضاة الذين طلبوهم للشهادة، فيتأخر القضاة ساعة وربما ساعتين، وعندما يسأل الشهود عن مواعيد شهاداتهم يكون الجواب انتظروا... فينتظر الشاهد الذي موعد شهادته عند التاسعة حتى الواحدة ظهراً ريثما يحضر القضاة ويفتحون ملفاتهم ويحتسون قهواتهم ليصل دوره. وكم من مرة يفاجئ الشاهد بمرض مفاجئ لهذا القاضي أو ذاك وبالتالي لغيابه... هكذا ودواليك، يدفع الشهود فواتير محكمة تحكم بالعدل.

٣- وبعد الانتهاء من معضلة المثل أمام المحكمة للشهادة، يقف الشاهد بكل جدية ورصانة محكماً ضميره ووجدانه لقول الحقيقة، وإذا بشاهدته تتقطع مراراً وتكراراً، بدخول أحد المحامين للكلام مع القاضي، أو بتمرير بعض الملاحظات لتحمل توقيع هذا القاضي أو ذاك، والأخطر من هذا وذاك أن يكون القاضي غير آبه بالكلية لشهادة الشاهد.

٤- هل من المسموح أن يقيم قضاة علاقات شخصية مع صاحب هذه الدعوى أو تلك؟ هل مسموح للقاضي أن يزور أحد المتخاصمين في بيته ويتناول عنده طعام الغداء أو العشاء؟ ماذا يمكن تصنيف هذا التصرف؟ هل من المسموح للقاضي وهو رجل دين أن يتهم بأحد طلاب العدالة؟ وإذا أردت الاسترسال فهناك أشياء كثيرة.

ثالثاً

اتخاذ القرارات عن الآخرين وقرض الناس

١- هل من الممكن لقاضٍ أو لمحكمة روحية أن تزج أناساً في قضايا لا ناقة لهم فيها ولا جمل، كأن تفرض على كاهن رعية قرار اصطحاب ومشاهدة في رعيته لاثنتين لا يمتان إلى رعيته بصلة لا من قريب ولا من بعيد، والأغرب من هذا أنها تحدد له الأيام والساعات، بدون أي استشارة، وترسل إليه القرار عبر أحد الزوجين المتخاصمين. وعندما يعترض هذا الكاهن بكتاب خطي، لا أحد يرد على

اعتراضه. فيرضخ للأمر الواقع ويتحمّل مسؤوليته الضميريّة، ويربط حياته بمقرّرات المحكمة، وعندما يرى التجاوزات والمخالفات من هذا الفريق أو ذاك، ويُرسل كتابًا أو كتبًا تشرح الواقع للمحكمة، وتُخبر أنّ هذا الفريق أو ذاك لا ينفذ قرارات المحكمة، تضرب المحكمة أيضًا بكتبه ومدخلاته. فأيّ ازدراء هو هذا للناس من قبل قضاة وجب أن يكونوا مثلاً يُحتذى؟

٢- عندما يصل كاهن الرعيّة إلى حالة يفقد معها كلّ أمل بالوصول إلى نتيجة، يبدأ بتصعيد اللهجة، وهنا أيضًا ليس من يردّ عليه، فيبدأ بإيصال صوته تدريجيًّا إلى هذا المرجع الروحيّ أو ذاك وصولاً إلى السفارة الباباويّة، وليس من جواب، ألا يكون هذا فرزًا للناس وانحيازًا كاملاً لفريق دون الآخر؟

رابعًا

معضلات لا حلّ لها

١- يفشل زوجان في حياتهما الزوجيّة، وكلاهما معدّم الحال من الناحية الماليّة. ينفصلان ويطول انفصالهما حتّى أكثر من عشر سنوات. وطبعًا لا حلّ لهما سوى فتح دعوى فسخ أو بطلان زواج وتكبّد نفقات هائلة لنيل هذا الإنعام. وهنا تدعوني الحقيقة للقول إنّ المحكمة تمنح مثل هذه الحالات معونة قضائيّة، ولكنّها تستوفيها بوسائل أخرى يفرضها المحامون تارة تحت ذريعة تصديق معاملات، وطورًا تحت ذريعة أحكام ثانويّة.

٢- معضلة ثانية أخطر من الأولى: تتعدّر الحياة الزوجيّة بين زوجين، وربّما أحيانًا بدون أيّ تعدّر، يُقدم الزوج على التخلّي عن ديانته والانضمام إلى ديانة أخرى تسمح له بتعدّد الزوجات، فيغيّر ديانته ويتزوّج بأخرى سرًّا وعندما تُفاجئ الزوجة الأولى يكون مصيرها أن لا حول لها ولا قوّة إلا أن تفتح دعوى في المحكمة الروحيّة وتغوص في متاهات أزمليّة.

والأسئلة هنا عديدة: ١- بأيّ ضمير يُقدم رجل دين إلى أيّ طائفة انتمى أن يزوّج رجلاً من غير دينه وهو يعرف أنّه متزوّج ولديه أولاد، وبأن ديانته تحرّم عليه تعدّد الزوجات؟ ٢- وهل تحتاج مثل هذه الزوجة للدخول في دعاوى لتحصل على فسخ زواجها؟ ألا يكفيها أن تحصل هنا على حكم فوريّ مباشر بدون حتّى فتح دعوى أو نفقات؟ ألا يحقّ لها في

هذه الحال أن تلجأ إلى أسقفها ويمنحها فسخ زواجها بعشر دقائق؟ هذا ما نصت عليه تعاليم الكنيسة عبر الأجيال في حالة جحود الإيمان.

٣- معضلة الثالثة أبشع وأخطر: شابّ لبنانيّ يتزوَّج بفتاة عربيّة من غير لبنان، وتمضي السنوات ويُنجبان الأبناء وهي لا تدري بأنّ زواجها لم يسجّل وبأنّ أولادها لا قيد لهم في دوائر النفوس، وتُفاجئ بأنّ زوجها قد غير دينه وتزوَّج بأخرى من دين آخر. وتبدأ المأساة. تعود الزوجة إلى بيت والديها لتجد نفسها مرغمة على تسجيل أولادها كمكتومي القيد، أو كغير الشرعيّين. ونبدأ بقرع الأبواب الواحد تلو الآخر، وليس من مُجيب.

خامساً

أزمة الزواجات المختلطة

معروف في جميع الأديان أنّ الزواج هو شركة حياة بين اثنين يتشاطران الإيمان الواحد. ومع تقدّم العصر، وتحت حجّة الحبّ وما شابه، استنبطت الكنيسة مسألة التفسيح من موانع اختلاف الدين، وصارت تأذن لأحد الفريقين غير المسيحيّ أن يتزوَّج في الكنيسة. فكيف يمكن لرجل لا يؤمن بالمسيح أن تشتترط عليه حكماً أن يربّي أولاده تربية مسيحيّة أو كيف يمكن لفتاة مسيحيّة غير مقتنعة البتّة بديانة زوجها أن تربي أولادها على مذهبه؟ نعم لقد نجحت أسر كثيرة في تخطي مثل هذه العقبات، ولكنّ الشواذ لا يمكن أن يكون قاعدة فكم من أبناء شتوا وضاعوا من جرّاء هذه المشكلة؟

سادساً

الأحكام المتلبسة والغريبة

هل يمكن للإنسان أن يتوقع حكماً يصدر عن قاضٍ في المحكمة الروحيّة يحمل صيغة ملتبسة ومثيرة للجدل.

اسمعوا هذه القصّة!

صدر حكم بالاصطحاب والمشاهدة، يحمل النصّ التالي: "يصطحب الوالد أولاده عيشة ليلة الجمعة الحزينة". قولوا بربّكم عن أيّ عيشة يتكلم القاضي! هل عن عشية الخميس؟ أو عن عشية الجمعة؟ ولماذا لم يكتب "يصطحب الوالد أولاده يوم الخميس العظيم مساءً عند الساعة كذا أو كذا"؟

لقد تسبّب هذا الحكم بمشكلة كارثيّة في أقدس أيام السنة، إذ حضر الوالد ليأخذ أولاده مساء الخميس، وكانت الزوجة تعتقد أنّ عليها جلب الأولاد

مساء الجمعة فلم تحضر، وانتهى بهما الأمر إلى مخفر الدرك صباح الجمعة العظيمة.

هكذا يحكم قضاتنا الروحيون بالعدل، فيصل الناس من جرّاء أحكامهم العادلة إلى مخافر الدرك، وتزداد الخلافات بينهم وصولاً إلى الإهانات والشتم، وأحياناً الضرب. وفي جميع الأحوال الأولاد هم الضحايا.

ما هو المطلوب؟

- ١- إنّ جمع لبنان كله في محكمة موحّدة، يقلص أولاً من سلطة الأسقف المحليّ الذي هو يمثّل الكنيسة في كلّ شيء حتّى في القانون. ومن ثمّ يحشر هذه المحكمة الموحّدة في ضغط عمليّ تصبح معه غير قادرة على الاستيعاب والتقرير. أضف إلى ذلك يجب أن يكون القضاة متفرّغين لهذه المهمة لا أن يكونوا كهنة رعايا أو أساتذة مدارس وما شابه. لذلك نطلب بإلحاح بأن يكون لكلّ أبرشيّة محكمتها الخاصّة.
- ٢- نطلب بإلحاح أن تُشكّل هيئة المحكمة من قبل راعي الأبرشيّة وهو الراعي الذي يعرف خرافه وخرافه تعرفه ويعرف كهنته ويُفوض إلى الأجدر من بينهم مهاماً كهذه.
- ٣- لقد زادت هيمنة بعض المحامين وسيطرتهم حتّى على القضاة أنفسهم. وهؤلاء أصبحوا عبيداً للمال، فسدوا ويُفسدون غيرهم، ونطالب بتنحيّهم فوراً، وإحالتهم إلى القضاء.

أخيراً سنواصل حملتنا ولن نهدأ ولن نستكين قبل أن نتحقّق مطالبنا، حتّى ولو اضطررنا إلى فضح أشخاص وأسماء وشكراً.